بيان رئيس القضاة البريطاني بشأن البيانات التي ألقاها أعضاء اللجنة العرب بشأن مكاتبات مكماهون – حسين 24/2/ 1939*

أصغى رئيس القضاة بعناية واهتمام إلى البيانات التي ألقاها في الجلسة الأولى – التي عقدتها اللجنة – أعضاء اللجنة العرب، وفيها يشرحون الآراء التي يعتنقها العرب عامة فيما يتعلق بالتفسير الصحيح لما يسمى "مكاتبات مكماهون – حسين" وقد قرأ بعد ذلك بمثل تلك العناية وذلك الاهتمام المذكرة التي قدمها إليه المستر أنطونيوس في الجلسة نفسها .

ونظراً لقصر الوقت الميسور لإعداد المذكرة الحالية قد توجد بعض نقط في بيانات العرب أو في مذكرة المستر أنطونيوس لم يتناولها الكلام على وجه التخصيص، ولكن المرجو مع ذلك أن تكون هذه المذكرة كافية في إيضاح الآراء التي تأخذ بها حكومة جلالته فيما يتعلق بالمكاتبات التي هي موضوع الدرس .

ويعرف أعضاء اللجنة أن جميع الحكومات التي توالت على المملكة المتحدة من سنة 1915 فصاعداً تمسكت بالرأي القائل بأن السير هنري مكماهون قصد بمكاتباته مع شريف مكة في سنة 1915 وسنة 1916، وخاصة بكتابه المؤرخ في 24 أكتوبر 1915، أن تترك المنطقة المعروفة الآن باسم فلسطين، خارج دائرة الاستقلال العربي، وأن المكاتبات المذكورة لم يكن لها يومئذٍ ولا يمكن أن يكون لها الآن، أي معنى آخر .

---

*المصدر: أيوب، سمير، "وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، الجزء الثالث، مرحلة سطوة الوعي بالخطر"، ط 1، (بيروت: دار الحداثة، 1984)، ص 242 – 254.

على أن من الضروري، لفهم موقف حكومة جلالته، النظر في جميع الظروف المحيطة بالموضوع، وعدم الاقتصار على ألفاظ المكاتبات نفسها .

ويجب أولاً، وفوق كل شيء، أن نذكر المركز الفريد الذي كان لفلسطين يومئذٍ، والذي لا يزال لها الآن باعتبارها أرضاً مقدسة، لا في نظر المسلمين وحدهم، بل في نظر المسيحيين واليهود أيضاً، وباعتبارها بلاداً تُعْنَى بها وتهتم لها كل الدول الأوروبية والأمريكية. وهذا الاعتبار أهم عند المسيحيين واليهود منه عند المسلمين. لأن هذه البلاد تعد عند أصحاب الديانتين الأوليين الأرض المقدسة الرئيسية، بل الوحيدة على حين أنها عند المسلمين تلي الحجاز في المقام، وليس من المبالغة أن يقال: إن مقام فلسطين عند المسيحيين واليهود يعادل مقام مكة والمدينة عند المسلمين .

وفضلاً عن ذلك فإن فلسطين ما كان يمكن أن تعد أرضاً عربية صرفاً حتى في سنة 1915، وصحيح أن أحد الناطقين بلسان العرب قال إنها على العكس كانت "عربية صرفاً" على خلاف الجهات الساحلية إلى الشمال، وإن هذا عامل يجب إدخاله في الحساب عند تقدير الظروف المحيطة. ولكن يجب أن يذكر أنه بغض النظر عن الأهالي اليهود الذين كانوا فيها، فإنها كانت غاصة بالكنائس والمدارس والمعاهد المسيحية من كل ضرب ونوع وكان آلاف من الحجاج المسيحيين والسياح يذهبون إليها في كل عام، وكانت هذه المعاهد مبعثرة في أنحاء البلاد وبعض البلدان – مثل بيت لحم – كانت مسيحية صرفاً تقريباً. والواقع أنه لم يكن فيها – أي بيت لحم – في سنة 1912 سوى ثلاثمائة مسلم، من أحد عشر ألفًا.

وفي الناصرة كان عدد السكان خمسة عشر ألفاً منهم عشرة آلاف من مذاهب مسيحية مختلفة – يونان ولاتين وماروئيين وبروتستانت – ولا شك في أن معظم هؤلاء المسيحيين كانوا عرباً، ولكن كان هناك عدد كبير من المسيحيين الأجانب فضلاً عن المعاهد المسيحية الأجنبية .

ومن الجلي أن بريطانيا العظمى لم يكن لها حق أو سلطان في سنة 1915 يخولها أن تقول: إنه إذا نجح الحلفاء في أن ينتزعوا من الدولة العثمانية أرضاً لها هذه الأهمية في العالم المسيحي، فإنها ستسلمها إلى حكم "دولة إسلامية مستقلة أخرى" من قبل أن تحصل أولاً على كل نوع من الضمانات لحماية الأماكن المقدسة المسيحية واليهودية، ولكفالة الحرية في الوصول إليها على الأقل بمقدار ما كانت هذه الحرية مكفولة في عهد الدولة العثمانية .

من أجل هذا، لا يكون مما يقبل عقلاً أن يكون السير هنري مكماهون قد أراد أن يعطي الشريف حسين وعداً إضافياً بأن تكون فلسطين داخلة في منطقة الاستقلال العربي. وإن في كون مسألة الضمانات لم تذكر قط، لدليلاً ينفي كل شك في أن السير هنري مكماهون لم يخطر له لحظة واحدة أن كتابه سيفهم منه أن فلسطين داخلة في هذه المنطقة، وإنه لمعقول أن يعتقد المرء أن شريف مكة الذي أظهر غيرة مشروعة على الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز لا بد أن يكون قد قدر وأدرك الشعور المسيحي في هذه المسألة، وعرف أنه ما من موظف بريطاني يستطيع أن يتعهد بضم فلسطين إلى دولة إسلامية أخرى من غير أن يبدي تحفظات صريحة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة المسيحية .

ومن العوامل الأخرى العظيمة الأهمية أن ميناء حيفا كانت تزداد أهميتها بسرعة وهذه الميناء وغيرها من الموانى على الساحل الفلسطيني عظيمة القيمة من وجهة النظر البريطانية، إذا اعتبرنا مصالح بريطانيا العظمى الكبيرة في قناة السويس. ولا بد أنه كان من الواضح لكل مراقب مطلع أنه في حالة انتصار الحلفاء ستعني بريطانيا بالحصول على ضمانات تمنع استخدام أراضي فلسطين، ولاسيما موانئ مثل حيفا، للهجوم منها في المستقبل على أرض مصر .

أما عن مصالح فرنسا فإن من المعلوم أن فرنسا طالبت في سنة 1915 بأن يكون لها نفوذ عظيم جداً إذا لم يتيسر أن تكون لها السيادة الفعلية في مناطق واسعة وغير محددة بدقة في الشرق الأوسط. ولا بد أن يكون شريف مكة كان يعرف أن لفرنسا مطالب من هذا القبيل حتى من قبل أن

يرد ذكر لهذه المطالب في المكاتبات، فقد كان على اتصال بالوطنيين العرب في سوريا، وحسبه هذا مصدراً للعلم بمطامع فرنسا إذا لم يكن ثم مصدر غير ذلك .

هذه الاعتبارات تجعل من غير المعقول أن يكون السير هنري مكماهون قد أهمل كل ذكر للمصالح الفرنسية والبريطانية فيما يسمى الآن فلسطين، إلا إذا كان قد عد فلسطين خارجة، بطبيعة الحال وبالبداهة، عن المنطقة التي كان يعد العرب فيها بالاستقلال. وإنه لمن العسير أن يفهم الإنسان كيف يظن من يقرأ كتب السير هنري، ويكون محيطًا بالموقف السياسي العام في الشرق الأوسط، ومن غير بحث واستقصاء أن فلسطين كان في النية إدخالها في منطقة الاستقلال .

ويجب أيضاً أن يتذكر المرء كيف كان الموقف العام في سنة 1915، فقد كانت تركيا مسيطرة على كل من سوريا وفلسطين، ولم تكن قد انهزمت بعد. وكانت فرنسا وروسيا حليفتين لبريطانيا. ولكن كان على بريطانيا أيضاً أن تراعي دولاً أخرى في أوروبا ولا سيما إيطاليا، فلم يكن في وسعها أن تقطع للشريف حسين عهوداً تورطها في مشاكل خطيرة بعد الحرب، وتخلق لها مصاعب مع أهم دول .

وإذا رجعنا إلى نص تعهد مكماهون في كتابه المؤرخ في 24 أكتوبر سنة 1915، فإن هذا يجب أن يقرأ على ضوء مباحثات معينة دارت بين المندوب السامي البريطاني في فلسطين ومحمد شريف الفاروقي .

وقد لا يكون الفاروقي ممثلاً معتمداً لشريف مكة أو لزعماء الحركة الوطنية العربية في دمشق، وقد لا يكون هؤلاء الزعماء والشريف قد علموا بفحوى مباحثاته مع المندوب السامي في خريف سنة 1915، ولكن لا شك في أنه كان مطلعاً تمام الاطلاع على آراء زعماء العرب وآمالهم. وما من عربي يمكن أن يكون قد أنكر – أو يمكن أن ينكر الآن – أنه كان يضع مطالبهم عند حدها الأدنى حين قال: إن العرب مستعدون أن يقاتلوا في سبيل "ولايات حلب وحمص وحماة ودمشق" وإنه لا بد أن يكون قد أراد بكلمة "ولايات" ما يحيط بهذه المدن بأوسع المعاني، وإنه ما كان يمكن أن

يعني أن العرب لا يقاتلون من أجل أي جزء من الأراضي الداخلة من حدود كليكيا إلى خليج العقبة. وهذه المنطقة مهمة، لأن العبارة التي استعملها فيما بعد السير هنري مكماهون في كتابه، هي نفس العبارة التي استعملها الفاروقي .

فالفاروقي هو إذن الذي قال إن العرب قد يقبلون تحفظاً عاماً من بريطانيا خاصاً بالأراضي التي لا يسعها أن تكون حرة في التصرف فيها دون إساءة إلى حلفائها. ومع أن حكومة جلالته لم تشأ أن تبالغ في تأكيد هذه النقطة بدون إساءة إلى حلفائها، لأن الفاروقي لم يكن مفوضاً، إلا أن هذا يدل على ما كان يدور في ذهن السير هنري مكماهون حين قطع العهد .

كل هذه الاعتبارات يجب أن تذكر عندما يراد تعليق معنى خاص ببعض الألفاظ في مكاتبات سنتي 1915و1916. وقد تبدو المكاتبات بين السير هنري مكماهون والشريف حسين أبعد ما تكون في هذا الوقت عن الوضوح والجلاء ولكن الظروف التي لخصت فيما سلف، والمشاغل العديدة التي كانت تستغرق وقت رجل في مثل مركز السير هنري في ذلك الوقت، والحالة في بلاد العرب، كل هذه مسائل مرتبطة بدرس الوثائق. وهذا يصدق، على الخصوص، إذا نظرنا إلى معنى التعهد على ضوء النيات المحتملة للفريقين، ولكنه يصدق أيضاً إذا نظرنا إلى المعنى على ضوء التفسير القانوني الواقعي لعبارة التعهد. فإنه في حالة كهذه، أثارت فيها العبارة أو اللغة التي استعملت، خلافاً وتخميناً، يكون من المشروع مراعاة الظروف المحيطة بالموضوع، عند محاولة الوصول إلى البت فيما يجب أن يفهم من الألفاظ .

فإذا راعينا جميع الظروف المحيطة يكون موقف الحكومة البريطانية إذن قائماً على نقطتين رئيسيتين :

(1) تحفظ جغرافي خاص، فيما يتعلق بالمنطقة التي كانت بريطانيا العظمى تستطيع أن تعد العرب فيها بالاستقلال .

(2) تحفظ عام، فيما يتعلق بهذه المنطقة نفسها .

فأما عن الأول، فإن رأي حكومة جلالته دائماً أن عبارة "أجزاء من بلاد الشام واقعة في غربي ولايات دمشق وحماة وحمص وحلب" تشمل كل ذلك الجزء من سوريا بما فيها ما يسمى الآن فلسطين، الواقع غربي المنطقة الإدارية المعروفة باسم "ولاية سوريا" .

وصحيح أنه لم تكن هناك "ولايات" لحمص أو حماة، ولكنه صحيح أيضاً أن كلاً من دمشق وحلب كانت عاصمة ولاية، وكانت الإشارة إلى دمشق خليقة بمفردها أن تكون كافية لتقرير ما يعنيه السير هنري مكماهون أما حمص وحماة فقد أضيفتا كما هو ظاهر، لأن الفاروقي ذكرهما، ولبيان أن الأراضي التي تعد حمص وحماة أهم بلادها ينبغي ألا تخرج من المنطقة المخصصة للحكم العربي، ومن البديهي أنه لم يكن المراد الإشارة إلى ولايات لا وجود لها .

وصحيح أيضاً أن الاسم التركي الرسمي للولاية التي كانت دمشق عاصمتها هو "ولاية سوريا" ولكنه ما كان ينبغي أن يساء فهم هذه العبارة، ولا سيما إن كان الكاتب وجد من الضروري أن يستعمل كلمة "الشام" – حتى ولو أن هناك ولاية بهذا الاسم – ليتسنى له أن يصف وصفاً شاملاً منطقة جغرافية غامضة تشمل ولايتي الشام وبيروت وسنجق القدس المستقل وإقليم لبنان وجزءاً من ولاية حلب .

وقد يكون مما يستحق الذكر في هذا الموضوع أن عبارة "ولايات دمشق إلخ" ما كان الشريف حسين يحب أن يكون معناها، أو المراد بها، مساحات صغيرة تحيط مباشرة بالبلاد المذكورة كما قال أحد مندوبي العرب – إذا كان رئيس القضاة قد فهم ما سمعه منه على الوجه الصحيح في الجلسة الأولى – لأنه لو كان هذا هو المراد لكانت المنطقة التي حرم فيها العرب الاستقلال قد زاد امتدادها شرقاً على خلاف ما يؤدي إليه التفسير الواسع للعبارة. وإذن لكانت المنطقة غير العربية قد وصلت شرقاً إلى ضواحي دمشق والبلدان الأخرى، ولشملت أجزاءً كبيرة من شرقي الأردن، وأقساماً كبيرة من سكة الحجاز الحديدية .

ولا نكران أنه يمكن أن يقال إنه لا توجد أرض شرقي ولاية حلب، وإن كتاب 24 أكتوبر سنة 1915 إلى الشريف لو أخذ في تفسيره برأي حكومة جلالته لما وصلت منطقة الاستقلال العربي إلى البحر المتوسط، وإن كان لم يذكر في الكتاب أنها لن تصل .

فأما عن النقطة الأولى، فيجب أن نذكر أن السير هنري مكماهون لم يكن يحاول أن يحدد بدقة الحدود الشرقية للأرض التي يراد إخراجها من منطقة الاستقلال العربي .

ومن الواضح أنه استعمل عبارة يحدد بها على وجه عام رقعة من الأرض واقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط قد يقع بعضها خارج "ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب" وقد يقع بعضها داخلها، ولكنها جميعها تقع غرباً، أو إلى الغرب من هذه المناطق .

وأما عن النقطة الثانية، فإن رئيس القضاة لا يشعر أن من الممكن استنتاج شيء من كون السير هنري مكماهون لم يذكر عدم اتصال المنطقة العربية بالبحر الأبيض المتوسط، لأنه إذا كانت المنطقة التي حددها باعتبارها خارجة من دائرة الاستقلال العربي، تمنع اتصال البلاد العربية بالبحر فإنه لا ضرورة لذكر ذلك والنص عليه .

وقد أخذ رئيس القضاة علماً بالملاحظة المبينة على أن السير هنري مكماهون في كتابه المؤرخ في 14 ديسمبر 1915 اقتصر على الإشارة إلى ما يحتمل من إخراج "ولايتي بيروت وحلب" من منطقة الاستقلال العربي، ولم ترد أية إشارة إلى سنجق القدس أو غيره من المناطق. ولكنه يبدو من الجلي أن السير هنري حين أشار إلى هاتين الولايتين إنما كان يرد على نقط أثارها الشريف حسين في كتابه المؤرخ في 5 نوفمبر 1915، فلا يبدو أن من الممكن استخلاص أية نتيجة خاصة من هذا الأمر .

وهذا ينقلنا إلى نقطة أثارها أحد مندوبي العرب، وهي أنه إذا اعتبرنا الأهمية التي كان يعلقها الشريف حسين في خلال المكاتبات كلها على ولايتي حلب وبيروت وولاية العراق، فإن مما لا شك

فيه أنه كان خليقاً أن يشير بعبارات أقوى إلى فلسطين أو سنجق القدس – لو ظن أنها مخرجة من منطقة الاستقلال العربي. وقد يكون هذا صحيحاً، ولكن من المحقق أن العكس أيضاً، يمكن الذهاب إليه، وهو أن الشريف فهم، وقبل الواقع، وهو أن فلسطين بحكم مركزها الخاص كبلاد تهم العالم أجمع ستعامل معاملة خاصة .

وهذه الاعتبارات بعينها تنطبق على أهمية أمر آخر، وذلك أن الشريف حسين في كتابه المؤرخ في أول يناير 1916 أشار إلى "الجهات الشمالية وسواحلها" ومن الممكن في هذه الحالة أيضاً أن نستنتج أنه قبل أن تكون فلسطين خارجة عن دائرة الاستقلال العربي. وعلى كل حال فإن كلمتي "الجهات الشمالية" أو "السواحل الشمالية" يمكن أن يفهم منها من يقرؤها في كتاب وارد من الحجاز أن المراد بها ساحل البحر الأبيض المتوسط كله .

إن ما أسلفنا القول عليه فيما يتعلق بالتحفظ "الخاص" إنما سقناه لنبين أن كل نقد يمكن أن يقابله تعليل معقول لما كان السير هنري مكماهون يفكر فيه ويقصد إليه. على أن رئيس القضاة لا يريد أن يقول إن العبارة الواردة في كتاب السير هنري مكماهون المؤرخ في 24 أكتوبر 1915 بناءً على تعليمات حكومة جلالته واضحة أو حسنة الأداء دقيقة، أو أن أية إشارة أخرى من الجانبين كانت واضحة أو حسنة الأداء، أو أن حكومة جلالته تعتمد على مثل هذه العبارات في عرض قضيتها .

إن خير تفسير تستطيع حكومة جلالته أن تعرضه لعبارة "أقاليم دمشق إلخ" في كتاب 24 أكتوبر 1915 هو أن هذه العبارة مقتبسة من عبارة الفاروقي ومستعملة بنفس المعنى العام الذي كان هو يرمي إليه، أي سورية الداخلية الجنوبية إلى خليج العقبة .

ومع أن حكومة جلالته ترى أن التحفظ الخاص كان ينبغي أن يكون كافياً لاستثناء فلسطين، فإنها ترى أن التحفظ العام أهم .

ومن رأي حكومة جلالته أن عبارة التحفظ العام واضحة تمام الوضوح فهي تقصر الدائرة التي ينطبق عليها تعهد السير هنري مكماهون على :

"... الأقاليم التي تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا ..."

وبعبارة أخرى لا يمتد التعهد إلى أي جزء ليست بريطانيا حرة في التصرف في أمره، مراعاة لمصالح فرنسا في الوقت الذي أرسل فيه الكتاب، أي في 24 أكتوبر 1915 .

ويجب أن يكون واضحاً أيضاً، ما دام الأعضاء العرب قد أثاروا هذه النقطة، أنه من رأي رئيس القضاة أن أي تطور حصل فيما بعد، وأدى إلى تعديل المنطقة التي كانت بريطانيا العظمى حرة في التصرف فيها، بدون مساس بمصالح فرنسا، لا يؤثر في المنطقة التي ينطبق عليها تعهد 24 أكتوبر 1915، ولا يزال ينطبق عليها منذ ذلك الحين .

وإذا كان هناك أمر ثابت في هذه المسألة فذاك أن بريطانيا العظمى لم تكن في أكتوبر 1915 حرة التصرف في فلسطين، مراعاة للمصالح الفرنسية. وقد يكون صحيحاً أن حكومة جلالته، بتأثير اللورد كتشنر وسواه، كانت من قبل نشوب الحرب وبعدها، راغبة في قصر المطالب الفرنسية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط إذا استطاعت أن تجد وسيلة مشروعة إلى ذلك. ولكن هناك فرقاً عظيماً بين الرغبة في أمر وبين تحقيقه. وفي الوسع أن نقرر أنه في الوقت الذي تبودلت فيه المكاتبات كانت فرنسا تطالب بالساحل كله، جنوباً إلى الحدود المصرية، وشرقاً إلى دمشق، وأن هذه المطالب المتطرفة لم تعدل في ربيع سنة 1916 بفضل المباحثات التي انتهت باتفاق "سايكس بيكو ".

وكما ذكر من قبل لا بد أن يكون الشريف حسين قد أدرك أن فرنسا يرجح أن تطالب بفلسطين، حتى وإن كان لا يعلم أن هذه المطالب حاصلة بالفعل، ونظراً إلى الظروف وإلى اتساع المصالح

البريطانية والدينية في فلسطين كان ينبغي أن يفهم هو، أو أي قارئ لكتاب السير هنري مكماهون، أن فلسطين خارجة من تعهد مكماهون، أو على الأقل ليس من الواضح أنها داخلة فيه وأن منطقة الاستقلال العربي تشملها .

وثم نقط أخرى يجب أن نتناولها فيما يتعلق بهذه المكاتبات، ففي الفقرة الثانية من كتاب الشريف حسين المؤرخ في 5 نوفمبر 1915، وفي الفقرة الرابعة من رد السير هنري مكماهون في 14 ديسمبر 1915 ذكر الفريقان بوضوح أن هناك تفصيلات عديدة مهمة خاصة بالمنطقة أرجئت تسويتها إلى ما بعد .

وفي الكتاب المؤرخ في أول يناير 1916 قبل الشريف حسين أن يرجئ النظر في مسألة احتلال فرنسا "لبيروت وسواحلها". ومهما يكن المراد بهذا اللفظ: "ومن الممكن أن يقال إن سواحل بيروت تمتد إلى الحدود المصرية" – فإن من الجلي أنه يخرج سواحل فلسطين إلى آخر حدود ولاية بيروت جنوباً، أي إلى نقطة تقع شمال يافا. وهذا في ذاته يعد بمثابة قبول وقتي لتحفظ خاص بنصف فلسطين تقريباً .

وقد أشير من قبل إلى اتفاق "سايكس بيكو" المعقود في مايو 1916، وكذلك أشير إلى أن مطالب فرنسا في بداية الحرب كانت تشمل فلسطين كلها كما تشمل دمشق وحلب. وهنا يجب أن يذكر أن السير مارك سايكس كان صادق العطف على القضية العربية، ومن الجلي أنه كان يفاوض في عقد هذا الاتفاق وهو معتقد أن التحفظ الوارد على تعهد 24 أكتوبر 1915 يسوغ عقد الاتفاق الذي انتهى إليه. وحكومة جلالته لا تشك في أنه كان على صواب .

وفضلاً عن ذلك فإن السير مارك سايكس حصل على تساهل عظيم من المفاوضين الفرنسيين فيما يتعلق بسناجق حماة ودمشق وحلب، وهي سناجق كان لدى حكومة جلالته من الأسباب – نظراً لما كان الفاروقي قد قاله في تاريخ سابق – ما يحملها على الاعتقاد بأنها حيوية للعرب. وقد كان من الصعب جداً الحصول من الحكومة الفرنسية على هذا التساهل، وكان الاعتقاد قوياً في

ذلك الوقت أن الاتفاق الذي عقد – على ما جاء في تقرير رسمي كتب يومئذٍ – "من شأنه أن يسوي الخلافات الأساسية بين العرب والفرنسيين فيما يتعلق بسوريا".

وقد اعتبرت فلسطين في هذا الاتفاق دولية، على أن يستشار شريف مكة ويتفق مع ممثليه على نوع الحكم الذي يقوم فيها. وهذه نقط كثيراً ما تهمل، ولكنها إذا روعيت وأدخلت في الحساب عند النظر في الموضوع كان من الصعب أن يقال إن الاتفاق كان بمثابة نكث للعهد مع الشريف حسين. يضاف إلى ذلك أن حكومة جلالته لم تكن في سنة 1915 في مركز يسمح لها بأن تعطي السيادة على فلسطين للعرب، فقد كان عليها أن تستشير حلفاءها وغيرهم من الأمم ذوات المصالح في فلسطين، كما هي مضطرة الآن أن تستشير عصبة الأمم .

واتفاق "سايكس بيكو" يكسب الوعد المبذول للشريف حسين أهمية خاصة، وهذا ما ينساه العرب. فقد كان مؤداه أن بريطانيا العظمى مستعدة أن تعترف باستقلال العرب وتؤيده ومتى سمحت الأحوال وأسعفت الظروف فإن بريطانيا العظمى تنصح العرب وتساعدهم في إقامة ما يعد أصلح أنواع الحكم في هذه الأراضي المختلفة .

وترى حكومة جلالته أن بريطانيا العظمى قد أنجزت وعودها على الرغم من الصعوبات العظيمة. وقد يكون هناك محل للأسف، لأنها لم تنجزها على وجه أوفى، ولكن شريف مكة لا يمكن أن يكون قد اعتقد أنها أعطته – وهي لم تعطه في الواقع قط – وعداً من شأنه أن يورطها في حرب مع حليف لها لتحقق للعرب آمالاً في أية رقعة من الأرض التي طلبها الشريف .

وتتكرر الشكوى مراراً من تصريح بلفور، ولكن لا يمكن أن يقال إن المستر بلفور كان خليقاً أن يصدر هذا التصريح لو أنه يظن أن فلسطين داخلة في الوعد الذي قطعه السير هنري مكماهون للشريف في كتابه المؤرخ في 24 أكتوبر 1915، علي أنه ينبغي أن يلاحظ أن ما يشكو منه العرب يتوقف إلى حد كبير على التفسير الذي يؤخذ به للتصريح، والمؤدى الذي يفهم منه. وليس مما يدخل في نطاق هذا البحث أن نبدي رأياً في وجهة النظر الصهيونية في الموضوع، ولكن يجب أن

نذكر أن التصريح يكفل صراحة الحقوق المدنية والدينية للعرب. وهذا قيد عظيم الأهمية، ومن حقه أن يكون له تأثير بالغ في السياسة .

والمرجو أن يكون في هذه الإيضاحات ما يقنع أعضاء اللجنة من العرب بأن السير هنري مكماهون لم يكن يقصد قط أن تكون فلسطين داخلة في نطاق الاستقلال العربي، ولم يكن ثم ما يبعثه على الظن بأن مقاصده ليست واضحة وضوحاً تاماً للشريف حسين. على أنه سواء تحقق هذا الرجاء أم لم يتحقق فإن حكومة جلالته لا يسعها إلا أن تنفي بقوة كل قول ينقض العهد من جانبها أو جانب أسلافها.

ويود رئيس القضاة، في الختام، أن يذكر اللجنة بأن المهم الآن هو الحالة الموجودة فعلاً، وقد أعطيت بريطانيا العظمى الانتداب بموافقة حوالي اثنتين وخمسين أمة من جميع أرجاء العالم، ولا سبيل إلى إغفال هذه الحقيقة التي لا تستطيع حكومة جلالته تغييرها وحدها والتي تحملها تبعات لابد من القيام بها. أفلا يستطيع الجميع ممن يعنيهم الأمر أن يعترفوا بحقيقة هذا الأمر الواقع، وأن يتعاونوا على إيجاد تسوية عادلة في هذه الظروف؟

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents